على مدى 13 عاماً.. والأرقام غير دقيقة

«الوطني»: مخزونات النفط العالمية تراجعت بشكل ملحوظ

أشار بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية الأخيرة إلى أن مخزونات النفط تعتبر مؤشراً أساسياً على ظروف سوق النفط العالمية، إذ أنها تعكس التوازن القائم بين العرض والطلب. وكانت مستويات المخزون قد انخفضت بشكل ملحوظ على مر الأعوام الـ 13 المنصرمة، مما يشير إلى أن ظروف السوق قد أصبحت أكثر تشدداً «أي ارتفاع الطلب بوتيرة أسرع من المعروض»، بيد أن مستويات المخزون المنخفضة ليست السبب الوحيد وراء ازدياد أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ولكنها لعبت دوراً ما على الأقل. وزاد: ويجري الاحتفاظ بمخزونات النفط «التي تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية مثل البنزين والديزل ووقود الندفئة والنفثا» إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، كالشركات الصناعية التي تحتفظ على مخزوناتها لتلبية احتياجاتها المستقبلية ومتطلبات عملائها. وهناك أيضاً الشركات المتاجرة بالنفط والتي تتغير ممتلكاتها النفطية بحسب أسعار النفط المتوقعة. وتحتفظ الحكومات والمؤسسات الرسمية بمخزونات النفط لحماية نفسها من حالات انقطاع امدادات النفط المحتملة. وأخيراً، هناك بعض النفط الذي يتمّ تخزينه في التقليات سواء على الطرق أو في السفن أو ضمن الأنابيب.

وتابع: ورغم عدم توفّر أرقام دقيقة عن المخزونات، إلا أنه يُقدّر أن الحكومات تحتفظ بما يُقارب من ثلث المخزون العالمي البالغ 4.2 مليار برميل المعلن عنه رسمياً ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما الكمية المتبقية فتحتفظ بها الشركات في قطاع الصناعة. ولكن من المرجح أن يكون هذا الرقم الرسمي أقل بكثير من المخزون الإجمالي في العالم. ويكمن المؤشر الأمثل للمخزون العالمي في الفرق ما بين إجمالي إنتاج النفط والطلب عليه من المستخدمين النهائيين خلال فترة محددة من الزمن. ورغم أن هذا المؤشر لا يطلعنا بشكل مطلق عن مستويات المخزون، إلا أنه يظهر لنا ما إذا كانت ترتفع أو تنخفض، أي بمعنى آخر ما إذا كانت أساسيات سوق النفط تتراخى أم تصبح أكثر تشدداً. وواصل: وباستخدام هذه المنهجية، يمكن النظر إلى التغير التراكمي في مخزونات النفط العالمية منذ العام 1999 «وهي الفترة التي تتوفر عنها بيانات من الوكالة الدولية للطاقة». ورغم وجود فترات من الصعود والهبوط في مستويات المخزون، إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ على مر الوقت، ما يعني أن الطلب كان بشكل عام أكبر من العرض. وبحلول الربع الرابع من 2011، قدرت مستويات المخزون بأقل بـ 18 مليون برميل في اليوم مما كانت عليه في الربع الرابع من 1998، ما يشكل تراجعاً بمعدل 0.4 مليون برميل في الربع الواحد في المتوسط، وهذا يتجاوز معدل التغير في الطلب خلال هذه الفترة. ونتيجة لذلك، كان التغير في المخزون أكبر نسبياً من الطلب العالمي، قد تراجع حجم المخزونات خلال الأعوام الـ13 المنصرمة بنحو 20 في المئة كحصة من الطلب العالمي.

وأكمل: وفي النظر إلى التغييرات في المخزونات من خلال دراسة العرض والطلب العالمي على النفط منذ العام 1999، يمكن ملاحظة الفترات التي شهدت فيها مخزونات النفط استقراراً أو انخفاضات كبيرة.

وهناك 4 فترات من هذا النوع على مر السنوات الـ 12 الماضية، وكل منها تواصلت لـ5 أرباع على الأقل:

1. من الربع الأول من 1999 إلى الربع الأول من 2000: انتعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة الآسيوية، مصحوباً بمستويات مرتفعة لمخزونات النفط وتحسن الطلب.

2. من الربع الرابع من 2001 إلى الربع الأول من 2003: بداية النمو القوي لاقتصادات الأسواق الناشئة، تزامن مع قيام منظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك» بخفض الإنتاج.

3. من الربع الرابع من 2006 إلى الربع الأول من 2008: الاقتصاد العالمي يعزز نشاطه قبيل الأزمة المالية، ومعاناة المخزون لمواكبة هذا الطلب.

4. من الربع الثالث من 2009 إلى الربع الرابع من 2011: انتعاش الطلب بعد الأزمة المالية، ومعاودة تحقيق الأسواق الناشئة لمعدلات نمو قوية.

وبالنظر إلى معدل نمو العرض والطلب خلال الفترات الأربع المذكورة أعلاه، يلاحظ أنه خلال فترتين منها، شهد كل من العرض والطلب نمواً فاق المتوسط على المدى الطويل، مما يشير إلى أن زيادة الطلب، وليس ضعف العرض، كان السبب وراء تشدد ظروف سوق النفط. وفي فترة ثالثة، كان الطلب قوياً، ولكن العرض لم يف بالحاجة. وفي الفترة الأخيرة، كان كل من العرض والطلب ضعيفاً، ولكن ضعف نمو العرض كان هو الأبرز. إذاً، فإن البيانات مختلطة، ولكن بشكل عام، فإن الأرجح هو أن زيادة الطلب، وليس ضعف العرض، هي السبب في حصول انخفاضات في مخزونات النفط في الماضي. وإن كان الوضع كذلك، فإن التدابير الكفيلة للتحكم بنمو الطلب ستكون أكثر فاعلية في تخفيف السحب من المخزون في المستقبل، بدل اتخاذ خطوات لرفع العرض.

تراجع مخزونات النفط العالمية

تغير تراكمي حصل في مخزونات النفط منذ العام 1999

الارتفاع الحاد كان في الربعين الأول والثاني من العام الحالي

المستويات المسجلة حالياً أقل من فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية

العلاقة مع أسعار النفط

يمكن لانخفاض مستويات المخزون أن يرفع سعر النفط بطريقتين أساسيتين. الأولى، عندما ينتج عن مستويات المخزون المنخفضة بشكل مطلق طلب زائد، حيث يسعى المستخدمون إلى إعادة تزويد المخزونات التي تمّ استنفادها. والثانية، ممكن أن تشير المخزونات المنخفضة إلى حالات نقص في المستقبل، مما يشجع على وضع قيمة أكبر للنفط اليوم. ورغم أن النقطة الأخيرة هذه تنطبق على كافة أنواع البضائع والسلع، إلا أن المقدار الكبير من الأموال المستثمرة في أسواق النفط الآجلة تجعل من التوقعات قوة مؤثرة في تحديد الأسعار. ويلاحظ إن هناك علاقة ضعيفة نربط بين أسعار النفط والتغيّرات في المخزونات. وفي معظم الحالات، ترتبط الانخفاضات في المخزونات بارتفاع الأسعار، والعكس صحيح. ولكن الاستثناء الأساسي كان في الفترة بين عامي 2003 و2006، حين ارتفعت الأسعار والمخزونات في الوقت ذاته، ومن المرجح أن يكون ارتفاع الأسعار في تلك الفترة مدفوعاً بعوامل مختلفة عن العوامل الاعتيادية في سوق النفط. وهذا أمر منطقي تماماً، فرغم أن التغيرات في المخزون تعتبر مؤشراً مفيداً يُستدل به عن أوضاع السوق الحالية، إلا أنه لا توجد علاقة ثابتة بين المخزونات والأسعار. فأولاً، يمكن أن يعكس بعض من التراجع طويل المدى في المخزونات تحسناً في إدارة سلسلة العرض أو قصراً في أوقات النقل، وليس ضيق الأسواق. وليس من المرجح أن تكون لهذه التخفيضات الطوعية في مستويات المخزون أثر كبير وملحوظ على أسعار النفط، بل ومن المفروض لمثل هذه الزيادات في الكفاءة أن تتسبب في هبوط الأسعار.

والأهم من ذلك أن هناك عوامل أخرى ساهمت على مر السنين في التأثير على أسعار النفط بشكل عام بنفس الاتجاهات. وتشمل العوامل الهامة الأخرى التي تؤثر على أسعار النفط ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث أصبح استخراج النفط أكثر تكلفة والعمالة المحترفة والمؤهلة للقيام بذلك أصبحت أكثر ندرة، إضافة إلى ذلك، زيادة المضاربة في الأسواق المالية وشعبية السلع ضمن فئة الأصول، وأيضاً المخاوف المرتبطة بالأخطار الجيوسياسية واحتمال حصول تغييرات مستقبلية في امدادات النفط، وقد تكون بعض هذه العوامل متأثرة بتراجع المخزونات، ولكن من الصعب عزل أثر كل عامل من هذه العوامل على الأسعار لوحده. وأخيراً، يجب ألا ينظر إلى العلاقة بين المخزونات والأسعار من منظور واحد، فتغير الأسعار قد يكون هو السبب وراء التغيّرات في المخزونات، وليس العكس. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على الشركات المتاجرة بالنفط التي تملك الحافز الذي يدفعها لتخزين النفط إن كان من المتوقع للأسعار أن ترتفع مستقبلاً، وبيع النفط في حال كان من المتوقع للأسعار أن تنخفض. ويُظهر الرسم البياني التالي أن هناك علاقة وثيقة تربط بين التغييرات في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «تختلف عن بيانات إجمالي مخزون العالم المستخدمة أعلاه»، والخصم بين أسعار النفط المتوقعة في المستقبل وأسعاره في الوقت الحاضر. وتدفع الأسعار المرتفعة إلى تراكم المخزون بهدف بيعه في المستقبل بسعر أعلى. لكن برغم وجود العلاقة الوثيقة في الظاهر، إلا أنها تحمل تناقضاتها الخاصة. فعلى المدى الطويل، من الممكن أن تكلّف الأسعار المرتفعة الشركات مزيداً من النفقات جراء الاحتفاظ بالمخزون، مما يضع عليها ضغطاً كبيراً لبيعه والتخلص منه.

تشير البيانات عن 2012 إلى أنه كان متقدماً في ما يخص مخزونات النفط. فبعد التراجع الذي شهدته مستويات المخزونات في العام 2011، ارتفعت بشكل حاد في الربعين الأول والثاني من 2012، بمقدار إجمالي بلغ 3.4 مليون برميل في اليوم، وكان لذلك أثر عميق على أسعار النفط. فبعد أن وصلت الأسعار إلى ذروتها في شهر مارس، حين بلغت 128 دولاراً للبرميل الواحد، انخفضت أسعار خام برنت بنسبة 31 في المئة إلى 88 دولاراً للبرميل في منتصف شهر يونيو. وتمثل السبب وراء هذه الخطوة في الزيادة الكبيرة لامدادات النفط حيث عاودت ليبيا إنتاجها، وحافظت كبرى الدول المصدرة في منطقة الخليج على مستويات إنتاجها العالية. وفي الوقت ذاته، تأثر الطلب على النفط بالتدهور الاقتصادي في منطقة اليورو، فضلاً عن مؤثرات موسمية أخرى تقلل عادة من الطلب في الربع الثاني.

وتابع: إما النصف الثاني من العام فيبدو أكثر تشدداً، وما يزال من المتوقع أن ترتفع المخزونات، ولكن بوتيرة أبطأ بكثير. وهذا يعكس الانتعاش التقليدي للطلب على النفط في الربع الثالث، واستقرار نمو العرض من النفط بعد الزيادات الكبيرة خلال العام الماضي. وقد انعكس هذا التغيير في ظروف السوق على أسعار النفط، حيث انتعشت الأسعار ليصل معدلها إلى 110 دولارات للبرميل في الربع الثالث.

الفرق بين الإنتاج والاستهلاك العالميين

استناداً إلى الفرق بين الإنتاج العالمي للنفط والطلب من المستخدمين النهائيين، يبدو أن مستويات مخزونات النفط قد انخفضت بشكل ملحوظ على مر السنوات الـ 13 الماضية، وتبلغ الآن مستويات أقل من تلك التي سجّلتها قبيل اندلاع الأزمة المالية. ورغم إن هذا الانخفاض يعتبر مؤشراً متطلفاً على التغييرات التي طرأت على أساسيات السوق عموماً، إلا أنه من غير المرجح أن يقدّم شرحاً وافياً لإجمالي الزيادة الهائلة في أسعار النفط العالمية والتي تشهدها السوق منذ مطلع القرن الحالي. ومن الجدير بالذكر أن التدهور العام للمخزون قد يعكس الظروف المتغيرة للسوق في ما يتعلق بأنواع محددة من منتجات النفط «مثل الغازولين والكيروسين» وليس سوق النفط بأكمله.

وفيما يمكن لتراجع المخزونات أن يفسر ارتفاع أسعار النفط وفق أساسيات السوق، لكنه يشير إلى وجود خطر أكبر لاحتمال حصول عجز في السوق في حال حدوث انقطاعات في امدادات النفط المستقبلية. وهذا التحليل صحيح تماماً في ضوء السعة المحدودة للقدرة الانتاجية الاحتياطية لدى منظمة أوبك، ولكن من حسن الحظ أن مستويات المخزون قد تشهد شيئاً من التعافي على مدى السنتين القادمتين.

«الأولى للوقود»: الجمهور يستجيب لدعوة التبرع بالدم

«الأولى للوقود»

نظمت الشركة الأولى لتسويق الوقود «الأولى» حملة تبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم المركزي تحت عنوان «قطرة دم تنقذ حياة» في محطة مبارك العبدالله الواقعة في منطقة غرب مشرف يوم الخميس الماضي الموافق في 29 نوفمبر 2012 من الساعة الثالثة عصراً وحتى السابعة مساءاً، وتفاعل مع الحملة حشد من عملاء وموظفي الأولى الذين اقبلوا على المساهمة في هذا العمل الخيري. وقد قامت الأولى بتوفير الهدايا الرمزية للعملاء تقديراً لجهودهم ومشاركتهم في الحملة.

وتوجه نائب الرئيس للتسويق وتطوير الأعمال في الأولى «مازن الخطيب» بالشكر إلى جميع عملاء الأولى وخصوصا المتبرعين منهم مثنيا على مشاركتهم التي ساهمت في إنجاح الحملة. وقد ذكر أن هذه الحملة قد وفرت عدد لا يستهان به من فئات الدم النادرة والتي يمثل وجودها عامل ضروري لمساعدة المرضى والمحتاجين. وبهذا تكون الأولى قد حققت ولو بجزء بسيط عنوان الحملة.

وأضاف قائلاً: «إن برنامج الأولى للمسؤولية الاجتماعية يتضمن المشاركة والتنظيم في مختلف القطاعات الحيوية والصحية والبيئية والرياضية وهذا غيض من فيض... ونتقدم بالشكر إلى بنك الدم المركزي لتلبيتهم دعوة الأولى لهذه الحملة».

وختم الخطيب: «أن مبادرة الأولى في تنظيم هذه الحملة تنبثق من حرصها على القيام بدورها كاملاً في سياق برنامجها للمسؤولية الاجتماعية، وتأتي هذه الخطوة ضمن مساعي الشركة لدعم الأنشطة الاجتماعية التي من شأنها أن تلعب دوراً محورياً في خدمة المجتمع».

استقالة رئيس «طيران الخليج»

أجيرت الضائقة المالية التي تمر بها شركة طيران الخليج الرئيس التنفيذي للشركة على تقديم استقالته، حيث أعلنت الشركة أن مجلس إدارتها وافق على طلب سامر المجالي، الرئيس التنفيذي لـ «طيران الخليج»، مغادرة منصبه في الشركة قبل نهاية العام الحالي.

وتقدم المجالي بهذه الاستقالة رسمياً في فترة سابقة من هذا العام الحالي، بينما أكدت الشركة أن الموافقة على طلب الرئيس التنفيذي جاءت على خلفية تعيين مجلس إدارة جديد لشركة طيران الخليج منتصف شهر نوفمبر 2012.

وكانت الشركة التي تعاني من ظروف مالية حادة، وصلت معها إلى حد الإفلاس، أعلنت في الـ12 من نوفمبر الماضي خفض طلباتها لشراء طائرات من شركتي إيرباص وبوينغ بنحو 2.5 مليار دولار.

وكان الملك حمد آل خليفة ملك مملكة البحرين أصدر في الـ12 من أكتوبر الماضي مرسوما بفتح اعتماد إضافي في ميزانية عام 2012 لتخصيص 185 مليون دينار لصالح الشركة، وهي الخطوة التي تنتظرها طيران الخليج للخروج من نفق الظروف المالية الصعبة التي تعيشها.

وتولى المجالي رئاسة شركة طيران الخليج التنفيذية في الأول من أغسطس 2009 خلفا لبيورن ناف، وبدأ المجالي تولي مهام منصبه بتنفيذ خطة استراتيجية تلبي احتياجات مملكة البحرين في خلق شركة طيران تمتلك أكبر شبكة من الخطوط الجوية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مع الإبقاء على رحلات طويلة المدى إلى الوجهات البعيدة التي تتميز بوجود أهم المراكز المالية والاقتصادية والمشروعات الكبرى التي تجتذب رجال الأعمال.

تترأس وفد الكويت في المشاورات

الخالدي: مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع ألمانيا

برلين - «كونا»: انعقدت في العاصمة الألمانية برلين امس النسخة الثالثة من المشاورات الاقتصادية والتجارية الكويتية الألمانية التي بحثت باقة من الملفات الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الكويت وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

وقال رئيس الوفد الكويتي وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي في حديث خاص بوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان المشاورات التي اتت تلبية لدعوة وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية تناولت اهم المجالات التجارية والصناعية والتعاون الاقتصادي والصناعي والبيئي وكذلك مجال الطاقة والاشغال اضافة الى التعاون التقني ومجال الزراعة والري والثروة السمكية.

واضاف انها تطرقت كذلك الى سبل تعزيز التعاون الكويتي الألماني في المجالين التجاري والصناعي حيث تبادل الطرفان وجهات النظر في الشأنين التجاري والصناعي والرؤى حول التطلعات المستقبلية للبلدين.

ووفق الخالدي فإن الجانبين راجعا التطورات الأخيرة في مجال الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية واتفقا على تشجيع تبادل الوفود التجارية واقامة المعارض

عبدالعزيز الخالدي

التجارية لزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

واضاف ان الطرفين ابديا رغبتهما في تطوير وتنمية العلاقات التجارية وتنوعها مؤكدا اهمية تشجيع الزيارات بين ممثلي البلدين من القطاعين العام والخاص وكذلك اهمية تشجيع المؤسسات ورجال الاعمال على الاستفادة من الامكانات المتوفرة في اسواق البلدين.

واكد ان الطرفين اعربا عن رغبتهما في الانتهاء من الاتفاقية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي في المستقبل القريب والتاكيد على استعمال القنوات المؤثرة لمناقشة الملفات العالقة.

وقال ان الجانب الكويتي وضح مميزات برنامج التزامات «الاوفست» مؤكدا ان الجانب الألماني رحب بهذه التوضيحات وطالب بسرعة تنفيذها وطلب معيارا موحدا لتلبية متطلبات الاوفست للشركات الألمانية وذلك من خلال التركيز على القطاعات المميزة للشركات الألمانية.

وعن التعاون في المجال الصناعي قال الخالدي ان الطرف الكويتي عبر عن رغبته في الاستفادة من الخبرات الألمانية وبخاصة في مجال الدراسات والبحوث التسويقية مؤكدا ان الطرفين ناقشا اهمية تبادل المعرفة والمعلومات المتصلة بالاسواق في كلا البلدين وذلك عبر نشر الاحصاءات وتجميع البيانات الالكترونية المتعلقة بالمعلومات الصناعية.

وقال عن التعاون في المجال البيئي ان الجانبين اكدا اهمية دولة الكويت في الانتاج العالمي للنفط واهمية مجال الطاقة المتجددة في تطوير الاقتصاد مضيفا ان الطرفين اتفقا على الاهمية الشديدة للتعاون في مجال الطاقة وان الجانب الألماني سوف يساهم في رفع مستوى قطاع الطاقة المتجددة وتبادل الخبرات بين البلدين.

وطرح الجانب الكويتي مذكرة تفاهم في المجال البيئي والتطورات المتوقعة واخطار الجانب الألماني لبدء المفاوضات للتوقيع على الاتفاقية في هذا المجال.

وقال الخالدي عن التعاون في مجال الأشغال ان الجانبين ركزا على اهمية التعاون في مجال مشاريع البنية التحتية.

كما اتفق الطرفان على الاستفادة من الخبرات والمعرفة الألمانية في مجالات عدة واقامة الدورات قصيرة المدى لبحث الفرص في مراكز البحوث والجامعات الألمانية وتنظيم دورات في مجال التدريب للموارد البشرية والادارة الدولية في الهيئة العامة للصناعة.

وذكر ان الوفد الكويتي تكون من ممثلين عن وزارة الخارجية الكويتية ووزارة المالية وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للصناعة والاوفست ومكتب الاستثمار الاقتصادي ومركز تكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار.

وتقدم وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي بشكره الجزيل للسفارة الكويتية في برلين وسفير دولة الكويت الدكتور مساعد الهارون مؤكدا ان التنظيم الدقيق والمتقن كان وراء نجاح المشاورات التي استمرت يومين وكانت في جميع جوانبها مكللة بالنجاح.

- اتفاق على الاستفادة من التجارب الألمانية في مجال البحوث التسويقية
- رفع مستوى قطاع الطاقة المتجددة وتبادل الخبرات بين البلدين

«الدولي» يعقد دورة عن المنتجات المطورة لدى المصارف الإسلامية

جانب من التدريب

إيماناً من بنك الكويت الدولي بأهمية تدريب موظفيه على أحدث المنتجات التي من شأنها أن تسهم في الارتقاء العلمي والعملي لموظفي البنك، فقد عقدت الإدارة الشرعية في بنك الكويت الدولي بالتعاون مع إدارة التدريب والموارد البشرية في البنك برنامجاً بعنوان «المنتجات المطورة في مجال الاستثمار الإسلامي» على مدى ثلاثة أيام، حيث تم تصميم هذا البرنامج للتعريف بالجوانب الأساسية لهذه المنتجات، حيث تناولت الدورة الأساليب الاستثمارية لبعض عقود الاستثمار السلم، والسلم الموازي، والاستصناع الموازي، وعقود الـB.O.T والتي قام بإعدادها وتنفيذها المراقب الشرعي في البنك د.هشام أحمد عبد الحي وقد تميزت هذه الدورة بحلقات نقاشية وحالات عملية من التطبيقات المعاصرة تفاعل معها المتدربون بمشاركة إيجابية عالية. وبهذا السياق أشار د.عبدالحي أن بنك الكويت الدولي سباق في إقامة ورش العمل والدورات التدريبية لكافة موظفي البنك، والذي يحرص دائما على مواكبة التطورات من خلال عقد مثل هذه الدورات لما لها من أهمية في معرفة وممارسة مفاهيم المنتجات المطورة، كما أنه يولي اهتماما بالغاً بالتدريب الشرعي لموظفيه حفاظا على التطبيق الدقيق للمعايير الشرعية والعملية في منتجاته وخدماته، ولقد حققت هذه الدورات قيمة مضافة عالية في مجال المعلومة الشرعية على الصعيدين المصرفي والاستثماري.